

استخدمت هذا العنوان مرتين من قبل، وأحد الأسباب هو التوسع في قطاع الغاز السعودي الذي أعلن أول من أمس الأحد. غلاة التغير المناخي يريدون التخلص من الغاز الطبيعي لأنهم يعتبرونه "وقوداً أحفورياً"، ووصل العداء إلى الغاز الطبيعي إلى قيام عدد من المدن الأميركية بمنع استخدامه في المباني الجديدة، ووصل الأمر إلى قيام بعض المتطرفين بمحاولة حذف كلمة "طبيعي" من "الغاز الطبيعي"، لأن كلمة "طبيعي" تجعله مقبولاً عند الناس! المستقبل للغاز لأسباب عدة، أهمها أنه الخيار الوحيد عند فشل بعض سياسات التغير المناخي، إذ إنه الخيار الأرخص والأكثر وفرة، ومع التقدم التقني أصبح بالإمكان نقله لأي مكان في العالم على شكل غاز مسال، كما أنه يمكن استخدامه كمصدر أساس لتوليد الكهرباء مثله مثل الفحم والطاقة النووية، كما يمكن استخدامه بسهولة في أوقات الذروة. لو نظرنا إلى بيانات الكهرباء الأحد الماضي لولاية كاليفورنيا، وهي من أكثر الولايات الأميركية تطرفاً في المواضيع البيئية نجد أن نحو 60 في المئة من الكهرباء المولدة في فترة الظهرية جاء من الطاقة الشمسية، بينما كانت نسبة الكهرباء المولدة من الغاز الطبيعي نحو 11 في المئة. بعد المغرب انخفضت نسبة توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية إلى أقل من واحد في المئة، بينما ارتفعت نسبة الكهرباء المولدة من الغاز إلى 36 في المئة، وستكون نسبة استخدام الغاز أكبر بكثير عندما يشتد الحر وتنخفض قوة الرياح. المشكلة هنا أن الإعلام اليساري يركز على نسبة الطاقة الشمسية عندما تكون في ذروتها ويفتخرون بإنجازات كاليفورنيا، ويتجاهلون ما يحصلون عليه ليلاً ودور الغاز في إنقاذ الشبكة من الانهيار، وأن الطاقة المتجددة طغت، والحقيقة غير ذلك كما تبين الأرقام أعلاه. تعكس الاستثمارات الضخمة في قطاع الغاز الفكرة المذكورة أعلاه، وهي أن الغاز ليس جسراً للمستقبل وإنما هو المستقبل، حتى الدول المنتجة للنفط تركز على الاستثمار في الغاز أكثر من النفط والأمثلة كثيرة. منتدى الغاز الدولي ولم ينتعش لمستويات ما قبل كورونا فقط، بل عاد لمستويات ما قبل 2016. وكان قطاع النفط والغاز عانى منذ عام 2015 عندما انهارت أسعار النفط وقتها، ولما بدأ ينتعش جاءت ضربة كورونا، وبناء على توقعات شركة "إيرجي" وتولوك أدفايزر" الأميركية فإن مستوى الاستثمار في قطاع الغاز سيتجاوز ما كان عليه في عام 2015 خلال 2025 المقبلة. واللافت للنظر أنه على رغم الانخفاض في الاستثمارات منذ عام 2015 فإن إنتاج الغاز استمر في الزيادة، مما يعكس زيادة الكفاءة في الاستثمار من جهة، وزيادة إنتاج الغاز المصاحب للنفط من أخرى. ويتضح من دراسة المنتدى الدولي للغاز انخفاض الاستثمار في التنقيب عن الغاز، مما يعكس دور الغاز المصاحب من ناحية، والقوانين البيئية الصارمة في بعض البلاد من أخرى. وتتوقع دراسة منتدى الغاز الدولي أن يصل إنتاج الغاز إلى 5. على رغم كل محاولات الإحلال، وتمثل زيادة 28 في المئة، وهذا يتطلب استثمارات قدرها 8.2 تريليون دولار لإدراك حجم هذا المبلغ الهائل، إذ إنه أكبر من الناتج المحلي للوطن العربي وتركيا وإيران وباكستان مجتمعين. اتحاد الغاز العالمي عن الغاز المسال 3 في المئة خلال العام الماضي، على رغم عدد من المشكلات، وتجاوزت 401 مليون طن، وتوقعت الدراسة أن تصل القدرة الانتاجية لتسييل الغاز إلى 700 مليون طن بحلول 2030. كما أشارت إلى أن الصادرات جاءت من 20 دولة، وذهبت إلى 51 دولة، وأن سعة إعادة التغويز زادت عالمياً بمقدار 70 مليون طن في السنة في العام الماضي، وهذه كمية تقارب ما تنتجه قطر حالياً. منذ سنوات كان عدد الدول المصدرة محدوداً، والتجارة محدودة بسبب قلة عدد الدول المستوردة التي كانت تعد على أصابع اليد، والآن تجاوز عددها 50، ومن المتوقع أن تصل إلى 80 خلال السنوات المقبلة. لا شك أن هناك تحديات كثيرة أمام أسواق الغاز في المستقبل، إلا أن هذه التوقعات المتفائلة تأتي على رغم إدراك هذه العقبات. الحقيقة أن الغاز يتمتع بصفات غير موجودة في النفط والفحم، فهو ليس أقل تلوثاً فقط، بل له استخدامات كثيرة في مجالات مختلفة، وهو بديل للفحم ويغطي تقاطعات الطاقة المتجددة بسهولة، كما أنه يغطي أي فشل في سياسات التغير المناخي.